"اليد الخفية للسوق" وأبعادها الأخلاقية

The 'Invisible Hand' of the Market and its Moral Dimensions

'Tangan Tersembunyi' di Pasaran dan Sudut-Sudut Moralnya

التيجاني عبد القادر حامد*

مستخلص البحث

لم تكن الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي أصابت المؤسسات الاقتصادية والمالية الغربية وامتداداتها في بقية العالم سنة 2008 هي الأولى من نوعها، ولن تكون الأخيرة. وقد تستطيع الاقتصاديات الغربية أن تتعافى منها على المدى القريب أو البعيد، غير أن تلك الأزمة قد أعادت إلى السطح التساؤلات القديمة عن صدقية مفهوم "اليد الخفية" للسوق وجدواها باعتباره واحداً من المفاهيم التأسيسية في نموذج الاقتصاد الغربي، كما ولدت الأزمة تساؤلات جديدة عن إمكانية استعادة الأبعاد "الأخلاقية" التي تم استبعادها في ذلك النموذج. ولذلك يسعى هذا المقال، في تناغم مع أصوات الأقلية الداعية لإعادة ربط الاقتصاد بالأخلاق، لتسليط الضوء على المنظومة الأخلاقية الإسلامية، ومحاولة وضعها في السياق النقدي الذي سار عليه ماكس فيبر وكارل بولانيي في رفضهما لاستقلال الاقتصاد عن الدين والقيم الأخلاقية. ويخلص المقال إلى توضيح معالم المذهبية الأخلاقية في الإسلام التي تسعى "لتوحيد" سائر أنماط النشاط الإنساني الدنيوي لتسلكه في طريق الآخرة، فتستقيم بذلك مصالح الفرد والمجتمع معا.

الكلمات الأساسية: الاقتصاد، السوق، النموذج الرأسمالي، اليد الخفية، القيم الأخلاقية، الدين، النموذخ الإسلامي، مقاصد الشريعة، آدم سميث.

* أستاذ ونائب مدير معهد دراسات العالم الإسلامي بجامعة زايد – الإمارات العربية المتحدة، البريد الإلكتروني: tijani50@yahoo.com

Abstract

The crisis that plagued the Western economic and financial institutions in 2008 and their counterparts in the rest of the world was not the first of its kind, and may not be the last. Whether the Western economies get out of it sooner or later is not certain. What is certain, however, is that the crisis has brought to the front the old pertinent questions about the validity and visibility of the "invisible hand of the market" as one of the fundamental concepts on which the Western economy model is based .The crisis had also presented new questions about the possibility of restoring the moral dimensions that have been excluded. Hence, and in line with the few voices that call for reconnecting economy and moral values, this paper attempts to shed some light on the Islamic value system, and situate it within the critical trend that has been adopted by Max Weber and Karl Polanyi; the two scholars who stood fervently against the notion of the "autonomy" of economics. The article concludes by discerning the outlines of the Islamic moral philosophy, which seeks to unite all human activities and channel them in the way of the hereafter- a process that presumably removes all conflicts between the individuals' private interests and that of the community.

Key words: Economy, market, capitalistic model, invisible hand, moral values, religion, Islamic model, *maqÉÎid al-sharĖÑah*, Adam Smith.

Abstrak

Krisis ekonomi yang melanda institusi-institusi kewangan Barat dan yang kemudiannya merebak ke seluruh dunia pada tahun 2008 bukanlah pertama kali berlaku, dan ia juga bukan yang terakhir. Meskipun sistem ekonomi Barat mampu mengatasinya pada kadar waktu yang segera atau lambat, akan tetapi krisis ini telah mengembalikan semula ke ruang perbincangan persoalan-persoalan yang lama berkenaan pengertian "tangan tersembunyi" di pasaran dan kepentingannya, di atas dasar ia sebagai salah satu struktur pembinaan ekonomi Barat. Sebagaimana krisis ini juga telah melahirkan beberapa persoalan baharu berkenaan keupayaan dalam mengenengahkan semula sudut-sudut akhlaq yang telah pun dikesempingkan dari sistem ini. Demikian itu, maka artikel ini berusaha menyahut seruan-seruan yang mahukan agar penjalinan akhlaq dan ekonomi itu dikembalikan, dengan memaparkan sistem akhlaq Islam dan meletakkannya dalam cara kritikan yang digunakan oleh Max Weber and Karl Polanyi; yang mana mereka ini menolak pemisahan ekonomi dari agama dan nilai-nilai akhlaq. Artikel ini diakhiri dengan penjelasan garis dasar falsafah akhlaq dalam Islam yang menyatukan segala aktiviti ekonomi manusia menuju ke arah jalan Akhirat, agar tiada pertembungan antara kepentingan individu dan masyarakat.

Kata Kunci: Ekonomi, pasaran, model kapitalis, tangan tersembunyi, nilai-nilai akhlaq, agama, model Islam, *maqÉÎid al-sharĖÑah*, Adam Smith

.

مقدمة

يعد آدم سميث (1723-1790) أحد العقول الكبيرة التي تفتقت فتولدت عنها فكرة "اليد الخفية للسوق"، والتي صارت أحد أهم الأعمدة التي يستند عليها النظام الرأسمالي الكلاسيكي. وقد كان آدم سميث فيلسوفًا ذا ذهن تركيبي بديع، ونشاط بحثي كثيف، يمتد من فلسفة الأخلاق وعلوم اللاهوت إلى أصول التشريع والاقتصاد السياسي. يرى روبرت هايلبرونر[1] – أحد أهم الدارسين المحدثين لمذهب آدم سميث – أنه حينما نشر آدم سميث كتابه عن " ثروة الأمم" في عام 1776، لم يكن يدرك أنه سيحدث "ثورة" في المفاهيم الاقتصادية، تضاهي ثورة المفاهيم السياسية التي أدخلتها الثورة الأمريكية التي اندلعت في العام ذاته؛ لم يكن هو ولا غيره يدرك أن النظام الديموقراطي الجديد الذي تولد على الطرف الغربي من المحيط الأطلسي ستولد معه مسودة اقتصادية على الطرف الأوروبي من المحيط نفسه.

على أن آدم سميث لم يكن يرى نفسه كاتبًا "ثوريًا" بحال من الأحوال، ومع ذلك فإن "الرؤية" التي طرحها في "ثروة الأمم" جعلت أجيالاً كثيرة من الأوربيين يفتحون عيونهم، أو ينظرون إلى أنفسهم بعيون جديدة، وبذلك دخل آدم سميث التاريخ، ليس لأنه قد صار وزيرًا للخزانة أو رئيسًا للوزراء، وإنما لأن "رؤيته" للاقتصاد قد صارت هي الرؤية المعتمدة لدى قطاعات واسعة في المجتمع، واكتسبت بذلك حياة خاصة تجاوزت حياة صاحبها.

طرح آدم سميث في "ثروة الأمم" سؤالين اثنين: كيف يستطيع المجتمع الذي يكون كل فرد فيه مشغولا بمصالحه الخاصة أن يحافظ على تماسكه، وألا يتساقط بفعل عوامل الطرد المركزي؛ وما الذي يجعل الانشغالات التي يقوم بها الفرد وهو بصدد تحقيق مصالحه

[1] روبرت هايلبرونر أكاديمي معاصر تخصص في دراسة الفكر الاقتصادي الغربي، وقد نشر كتابه الأساسي في هذا المجال عام 1953، بعنوان "الفلاسفة الدنيويون"، وقد صار مرجعًا أساسيا فى مجاله، وترجم الى عشرات اللغات العالمية، ولذلك فقد اعتمدنا عليه فيما تعلق بسيرة آدم سميث وأفكاره الأساسية، كما اعتمدنا بالطبع على "ثروة الأمم" لآدم سميث نفسه.

الخاصة، تتواءم مع مطلوبات المجتمع الكبير؟ خاصة في حالة مجتمع حر لا توجد فيه سلطة "مركزية" للتخطيط الاقتصادي، أو حكومة قهرية تتحكم في عمليات الترخيص والتصدير والاستيراد والتوزيع والتسعير؟ إن محاولة الاجابة على هذا الأسئلة هي التي انتهت به إلى صياغة قانون "اليد الخفية" للسوق، والذى صار قانونًا مرجعيًا تُفسر به حركة اقتصاد السوق، وهذه الأسئلة ذاتها ستكون محط أنظارنا في هذا البحث، في محاولة لاستظهار الرؤى المغايرة، والأبعاد الأخلاقية الغائبة في نموذج السوق.

قانون اليد الخفية

يفيد قانون اليد الخفية بأن مصالح الفرد ورغباته الخاصة تسير (دون وعى أو تخطيط مسبق) في اتجاه موافق للاتجاه العام الذي تسير فيه مصالح المجتمع بأسره، وأن آلية السوق هي وحدها كفيلة بجعل الاقتصاد يسير نفسه بنفسه دون تخل من أحد (الدولة). ولكن ما هي آلية (أو قوانين) السوق؟ يجيب آدم سميث على ذلك بالصيغة التالية: (1) إن المصلحة الذاتية هي القوة (الوحيدة؟) التي تدفع الفرد ليتحرك نحو العمل؛ (2) وأن سعي الفرد لتحقيق مصلحته الذاتية، في وسط اجتماعي يعج بأفراد مماثلين يسعى كل منهم لتحقيق مصالحه الذاتية، سيتولد عنه لا محالة "تنافس" بين هؤلاء الأفراد؛ (3) وأن هذا التنافس هو الذي سيوفر السلع التي يحتاجها المجتمع، ووفقًا للنوعية والمقادير المطلوبة، ووفقا للسعر الذي يكون المجتمع مستعدا لدفعه.

ولكن ما ينبغي ملاحظته هنا، وقد لاحظه آدم سميث بالفعل، هو أن مثل هذا الفرد، الأناني الجشع، الذي لا يسعى إلا لتحقيق مصالحه الذاتية، وتعظيم أرباحه المادية، قد يدمر نفسه في المحصلة النهائية، كما قد يدمر المجتمع من حوله. ولكن آدم سميث يطمئننا بأن هذا لن يحدث لأن "قوانين السوق" لا تسمح بذلك. إذ أن كل من يسعى في جد لتحقيق مصلحة أو ربحًا شخصيًا، لن يجد السوق خاليا له، يسرح فيه ويمرح كما يشاء، وإنما سيجد فيه أفرادا آخرين مثله تمامًا، أو ربما أكثر منه همة ونشاطًا في تحقيق

مصالحهم، وسيقع تضارب تلقائي بينهم، وتطاحن شرس حول المصالح، فإذا اندفع الشخص وراء أطماعه وطموحاته بلا حساب، وأخذ يبالغ في تعظيم أرباحه ومصالحه دون مراعاة لأوضاع السوق؛ كأن يرفع من سعر سلعته، ويخفض من أجور العاملين (إذا كان منتجا)، أو يرفع قيمة عمله إذا كان عاملاً، فان منافسيه سينتهزون تلك الفرصة، وسيفعلون عكس ما يفعله تمامًا، فسيسحبون بذلك الباعة أو العمالة من بين يديه، فيخرج مذمومًا من السوق، خالي الوفاض. ولذلك ولكي يتفادى مثل هذا المصير فسيضطر للتخلي عن الجشع، والتنازل عن الأطماع غير المعقولة، ويضبط حركاته وطموحاته بحركة السوق، فيدفع أجوراً تتناسب مع الأجور التي يدفعها منافسوه، ويبيع سلعته بسعر يتناسب مع الأسعار التي يضعها منافسوها، وهذا هو ما يقصده آدم سميث "باليد الخفية" للسوق التي تعمل على حفظ التوازن والانسجام، وهو توازن لا يحدث نتيجة لوازع أخلاقي، أو رادع قانوني، فنحن كما يقول آدم سميث "لا نعتمد على أريحية الجزار أو الخباز لنحصل على عشائنا، وإنما نستمد عشاءنا من حرص هؤلاء على مصالحهم الذاتية"[1].

على أن اليد الخفية لا تعمل فقط على ضبط حركة الأفراد المستثمرين والمنتجين، وانما تعمل كذلك على ضبط حركة كل العناصر المكونة للإنتاج، من سلع وعمالة ورأسمال وأرباح، وفقا لقانون صارم هو قانون العرض والطلب، والذي يمكن إيراده مبسطًا على النحو التالي: لنفترض أن المستهلكين أرادوا كميات من "الأسماك" أكبر مما هو متوفر في السوق، وكميات من البيض أقل مما هو مطروح بالأسواق، فسيترتب على ذلك أن يقبلوا على شراء السمك، ويعرضوا عن شراء البيض، فيرتفع سعر الأول ويقل سعر الثاني، ولكن مع ارتفاع أسعار السمك فسترتفع أرباح المستثمرين وأجور العاملين في ذلك القطاع، بينما تنخفض أرباح المستثمرين وأجور العاملين في مزارع الدواجن، ويترتب

[1] Smith, Adam, *The Wealth of Nations*, [1776], ed. Edwin Cannan (New York: Bantam Dell: 2003), p. 23.

على ذلك أن تتدخل "اليد الخفية" فيتم "تسريح" كثير من العاملين في مزارع الدواجن، فيتجهوا تلقائيًا إلى القطاع السمكي، حيث تمنح الأجور المرتفعة. غير أن تكاثر العمال في القطاع السمكي من جهة، وتقلصهم في قطاع الدواجن من الجهة الأخرى سيؤدى إلى ارتفاع كبير في إنتاج الأسماك، يقابله انخفاض كبير في إنتاج البيض (وهذا هو ما كان يريده المجتمع ابتداء). ولكن ما أن تزداد الكميات المطروحة من الأسماك حتى تنخفض أسعارها، أما من الناحية الأخرى، فما أن تقل الكميات المطروحة من البيض حتى يكثر الطلب عليها، فتزداد أسعارها مرة أخرى، وترتفع الأرباح فيها، فتتمكن بذلك من استعادة المستثمرين والعمال.

وهكذا تطرد الدورة الاقتصادية بين علو من هنا يقابله انخفاض من هناك، وتلك إذن هي آلية السوق ويده الخفية، والتي عن طريقها يمكن للمجتمع أن يتحكم في عناصر الإنتاج ليجعلها تتناسب مع رغبته، دون تدخل مباشر من أي سلطة سياسية أو قضائية (ناهيك عن الأخلاق أو الدين)، إنها فقط المصالح الذاتية والتنافس الحر، يعمل كل منهما ضد الآخر، فينتج عنهما التوازن الاقتصادي والاجتماعي[1].

السؤال: هل كانت الأمور بالفعل تسير على هذا المنوال في القرن الثامن عشر الذي شهده آدم سميث؟ وماذا عن "الاعتراضات" الشديدة التي أثارها نموذجه الاقتصادي؟ وماذا عن عصرنا الراهن، ورأسماليته "المتوحشة" وفى أي اتجاه ستقودنا "الأيادي الخفية"؟

يرى آدم سميث أن ما يقوم به التجار والمستثمرون من جمع وتكديس للثروة هو أمر حسن، مع ما قد يرد عليه من انتقادات أخلاقية، إذ يؤدى في المحصلة النهائية إلى فوائد تعود على المجتمع. فالرغبة في تراكم وتكديس الثروة ستؤدي إلى توفير المزيد من أدوات الإنتاج، وستعمل هذه بدورها على اجتذاب المزيد من العمالة، وعلى جلب المزيد من الأرباح للرأسماليين، والمزيد من الأجور للعاملين، وفى كل هذا خير اجتماعي لا شك فيه. ولكن إذا

[1] Smith, *The Wealth of Nations*, pp. 78-85

سلمنا بهذا، فكيف إذا واجهتنا حالات تتعذر معها أي زيادة في الأرباح، ويتوقف عندها تراكم الثروة، وذلك كالحالة التي ترتفع فيها أجور العمال، وتزداد فيها تكاليفهم المعيشية؟

لا تقلق، يقول آدم سميث، وما عليك إلا أن تنظر إلى العمال "كسلعة" من السلع، ثم اترك الأمر "لليد الخفية للسوق"، فهي كفيلة وجديرة بالتحكم في الزيادة أو النقصان، فإذا أحتاج السوق إلى عدد كبير من العاملين، فسيعمل على زيادة الأجور، وإذا أحتاج إلى أعداد أقل فسيعمل على انقاص الأجور، تمامًا كما يفعل في حالة السمك أو البيض أو أي سلعة أخرى. فالسوق هو الذي سيتحكم في اختيارات العمال، وفى أعدادهم، ويحدد كميات الخبز الذي يأكلون، والساعات التي ينامون، والأطفال الذين سينجبون.

ولا شك أن هذه الرؤية تعود لما كان يراه آدم سميث في بريطانيا آنذاك، فقد كان يرى أن نصف الأطفال البريطانيين يموتون قبل سن الرابعة، وذلك بفعل سوء التغذية والأمراض ورداءة الطقس، كما كان يرى أن أي زيادة في أجور الطبقة العاملة كان يقابلها تحسن في أوضاع أطفالهم، وزيادة في فرصهم في الحياة، فيطول متوسط الأعمار بينهم طولاً يمكنهم من الدخول في الدورة الاقتصادية، فيخضعوا من ثم لقانون العرض والطلب، ويحدث لهم ما يحدث للأسماك وللبيض من زيادة ونقص، بحسب الكميات التي يطلبها المستهلكون عن طريق آلية السوق.

وغني عن القول أن الاهتمام بالطفل لم يكن عائدًا، في مثل هذه الرؤية، إلى أنه "نفس إنسانية" مقدسة، يجب الاهتمام بها لذاتها، وإنما لأنه "يد عاملة" يحتاجها السوق؛ كما لم يكن الاهتمام بالمرأة عائدًا لكونها "أم" بقدر ما يعود لكونها "مصنع" صغير يمد المصانع الكبرى بالمادة البشرية العاملة. أما إذا تقلصت الحاجة إلى هذه "المادة" العاملة، فليتقلص الإنجاب، ولتتحول المرأة إلى وظيفة أخرى غير الأمومة، وإلا فستكون هي وأبناؤها "عبئًا" أو "فائضًا" اجتماعيا ثقيلاً لا يحتاجه السوق ولا يحتمله (ولا غرو أن تجد في المجتمعات الرأسمالية/السوقية ما يعرف بتجارة الجنس، وأن تجد من النساء من تسمى "عاملة جنس"، حيث تفضل أن تتاجر بجسدها، ممتنعة عن إنجاب

أطفال لا يحتاجهم سوق العمالة)

ولكنك قد تسأل: وأين الحكومة؟ لماذا لا تدعم الفقراء والعاطلين عن العمل والعاجزين عنه؟ الحكومة يجب ألا تتدخل، لأنها مبذرة، وغير مسؤولة، وغير منتجة، إذ يعتقد آدم سميث أن الوظيفة الأساسية للحكومة هي تأمين الثروة؛ أي حماية الذين "يمتلكون" ضد أولئك الذين لا يمتلكون، وهى العبارة ذاتها كررها وأكدها لاحقًا جون لوك، المعلم الثاني للنظام الرأسمالي[1]. فكأن "الثروة" هي سبب وجود الحكومة، وكأن "الأغنياء" هم أصحاب المصلحة الحقيقية في وجودها، فإذا لم توجد ثروة فلا معنى لوجود حكومة. وترتب على هذا أن خصص آدم سميث ثلاث وظائف أساسية ينبغي في رأيه أن ينحصر في إطارها النشاط الحكومي: حماية المجتمع من الاعتداءات الخارجية، وإنشاء مؤسسات للعدل وللعقاب ومراقبة أدائها، إنشاء بعض المؤسسات العامة الضرورية لحركة السوق، والتي لا تدخل في نطاق المصالح الذاتية للأفراد[2].

1- آدم سميث والأخلاق

ومع هذا، فلا ينبغي لأحد أن يتعجل فيظن أن آدم سميث كان رجلاً شريرًا غير مبال بالأخلاق، إذ إنه لم يكتب "ثروة الأمم" فحسب، وإنما كتب قبل ذلك بنحو من عشرين عاما "نظرية النوازع الأخلاقية"، وهو الكتاب الذي سلكه في عداد الفلاسفة المرموقين. وقد اهتم في ذلك الكتاب بأصول الأخلاق، خاصة مسألة التقبيح والتحسين الأخلاقيين (ولك هنا أن تتذكر "المعتزلة" في الفكر الإسلامي، حيث استفاض المتكلمون منهم في تلك المسألة وجعلوها من أصولهم).

هذا، ويمكن أن تلخص دعوى آدم سميث في المبادئ الفكرية التالية:

---

[1] يرى جون لوك أن الهدف الأسمى الذي يجعل الأفراد يخرجون من حالة الطبيعة ويتحدون في تشكيل اجتماعي، ويخضعون من ثم للحكومة، هو رغبتهم في الحفاظ على ممتلكاتهم، انظر:

Locke, John, *Two Treatises of Government*, ed. Peter Laslett (Cambridge: Universty Press, Cambridge, 1988), p. 350.

[2] Adam Smith, *The Wealth of Nations*,879,902,917.

1- أن الظاهرة الاقتصادية هي تجسيد لنظام طبيعي تحتي عميق تحكمه قوى الطبيعة، وأنه لكي يعمل ها النظام الطبيعي بصورة خيرة ومفيدة فإنه يحتاج إلى نظام من الحرية الطبيعية.

2- و أن هناك "نسقًا طبيعيًا متحدًا" يعمل وفقا للقانون الطبيعي، وأنه إذا ترك لحاله، دون تدخل من أحد، فستتولد عنه نتائج نافعة للإنسان، على المستوى الفردي والجماعي؛ أي أن النظام الطبيعي كفيل بإحداث التجانس المطلوب بين المصلحة العامة للمجتمع والمصالح الخاصة للأفراد.

3- وأن هذا النظام الطبيعي لا يتطلب منا أكثر من أن ندعه لوحده، فهو لا يحتاج من الحكومة لأكثر من حفظ السلام، وتحصيل ضرائب هينة، وإدارة متسامحة للعدل، أما ما عدا ذلك فستتكفل به "الصيرورة الطبيعية للأشياء".

4- وأن كل الحكومات التي تعطل هذه الصيرورة، أو تسعى لدفع الأمور في قنوات أخرى، أو إيقاف تقدم المجتمع في نقطة بعينها، هي حكومات غير طبيعية، وستتحول في المحصلة النهائية لحكومات قهرية طاغية.

ومع هذا لم يغفل مسألة "التعارض" المتوقع بين المصلحة الشخصية والنزعة الأخلاقية، فصار يتساءل عن كيف يمكن للإنسان (والذي هو بالضرورة عبد لرغباته ومصالحه الشخصية) أن يصدر أو "يتبع" أحكامًا أخلاقية تقلص أو تعطل المصالح الشخصية، وانتهى إلى القول بأن ذلك ممكن إذا استطاع الإنسان أن يضع نفسه في مكان الشخص الثالث الغائب، (أي أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه)، فيتمكن عندئذ من إصدار أحكام أخلاقية متجردة من الغرض الشخصي، ومتعالية عليه.

يضاف إلى هذا أن آدم سميث قد لاحظ في "ثروة الأمم" ذاته أن هناك "ثغرات" خطيره في نموذج السوق، تأتى على رأسها "النزعة الاحتكارية" التي ستقوض نظام المنافسة الحرة من أساسه، إذ ما أن يلتقي الرأسماليون في صعيد واحد، يقول آدم سميث، ويتجاذبون أطراف الحديث، حتى يقودهم ذلك الحديث إلى كيفية التآمر على الجمهور،

أو رفع الأسعار. فهو إذن لم يكن متعاطفًا مع الطبقة الرأسمالية، كما لم يكن معاديًا للطبقة العاملة، ولكن لعله لم يكن على إلمام كاف بالمآلات التي ستقود إليها نظرية "اليد الخفية"، وبطبيعة النزعة المادية الشرهة التي أيقظتها، ويذهب بعض الباحثين إلى أن آدم سميث قد ندم ندمًا شديدًا حينما ذهب إلى لندن في عام 1773 لطباعة "ثروة الأمم"، فرأى بعينه كيف يتحكم الرأسماليون في البرلمان البريطاني، وكيف يسخرونه لخدمة مصالحهم التجارية، وكيف أن ذلك البرلمان صار يصادق، تحت تأثير الرأسمالية الصاعدة، على شن الحروب الاستعمارية، وعلى الإنفاق العسكري لإقامة المستعمرات ولحمايتها.

أدرك آدم سميث حينها أنه قد أخطأ، وطفق يراجع ما كتبه في "ثروة الأمم"، ونشر "مراجعاته وتصويباته" في عام 1784، ولكن بعد فوات الأوان، إذ إن الطبقة الرأسمالية الصاعدة وأرباب الصناعات والأعمال قد اختطفوا "ثروة الأمم" واحتفلوا به أيما احتفال، بل اعتبروه دليلاً فلسفيًا وأخلاقيًا لانطلاقة المصالح الخاصة، ولهيمنة السوق، فأعيدت طباعته تسع مرات في بريطانيا وحدها، ثم ترجم إلى اللغة الهولندية والفرنسية والألمانية والإيطالية والإسبانية، ولم تتجاهله إلا جامعة أكسفورد (وقديمًا كان في الناس الحسد). وتوفي أدم سميث في عام 1790 وفي حلقه غصة، لم يشعر بوفاته أحد، فالجميع كانوا مشغولين بمتابعة أحداث "الثورة الفرنسية" ومدى تأثيرها في مصالحهم الاقتصادية؛ المصالح التي كان يحدثهم عنها.

بدأ آدم سميث يراجع نظرية اليد الخفية للسوق ويتراجع عن بعض جوانبها؛ إذا اتضحت له فيها كثير من الثقوب الصغيرة. على أن ما كان يراه آدم سميث ثقبا صغيرا في نظريته كان يراه الآخرون المعترضون عليه خرقًا واسعًا، ثم اختلفوا فرقتين: فرقة الاشتراكيين الرافضين الذين اعتقدوا أن النظام الرأسمالي لا يمكن إصلاحه، وهو بالتالي نظام آيل للسقوط طال الزمان أو قصر، وفرقة الإصلاحين (المحافظين والليبراليين) الذين أقروا بأن في النظام الرأسمالي خروقًا كثيرة ولكنها خروق يمكن رتقها مهما اتسعت ولو بعد قليل أو كثير من

المراجعات (ويمكن أن نذكر من هؤلاء: ستيوارت ميل، وكينز وشومبيتر).

2- اعتراضات على نموذج اليد الخفية

لقد وردت بالطبع اعتراضات عديدة على نظرية اليد الخفية لآدم سميث، ويمكن تصنيفها فى تقديرنا إلى نوعين من الاعتراضات: اعتراضات من داخل النموذج المادي الذي يتبناه آدم سميث، واعتراضات من خارج النموذج، كما سنوضح.

أ – اعتراضات من داخل النموذج:

الاعتراضات الماركسية

لعل أهم نقد وجه لنظرية اليد الخفية للسوق (ولمجمل النظام الرأسمالي) هو ما تقدم به كارل ماركس. ولد كارل ماركس في ألمانيا بعد ثمانية وعشرين سنة فقط من وفاة آدم سميث (1818)، فهو إذن لم يعاصره، ولكنه عاصر تطور النظام الرأسمالي الذي وصفه آدم سميث. تمركز الخلاف بين آدم سميث وكارل ماركس حول عدد كبير من القضايا، ربما يكون على رأسها السؤال عن مصدر "الأرباح" التي يحققها الرأسماليون، من أين يأتي الربح؟

لم يحدد آدم سميث موقفًا قاطعًا في هذا، فهو تارة يقول بأن الربح هو "انتقاص" من أنصبة العمال، وتارة أخرى يقول بأن الربح هو "ثمرة" لرأس المال، وتلك هي إحدى نقاط الضعف في نموذجه، وهى بالطبع النقطة التي التقطها فيما بعد كارل ماركس وسدد من خلالها ضربة كادت أن تقوض الأساس الذي أفنى آدم سميث العمر في توطيده. يقول ماركس: إن ما يسميه الرأسماليون "ربحًا" إن هو في الحقيقة إلا "انتقاص" (أو قل سرقة، إن شئت أن تتحدث بصريح العبارة الماركسية) من أنصبة العمال، لأنه إذا سلمنا مع آدم سميث بأن اليد الخفية تنظم حركة الاقتصاد وفقًا لقوانين العرض والطلب والمنافسة الحرة، فإنه ينبغي أن نسلم كذلك بأن كل عنصر من عناصر الإنتاج (العامل والأرض والآلة والإدارة) ينبغي أن يعطى سعرًا يتطابق مع قيمته الحقيقية، كما ينبغي ثانيًا أن يعطى كل عنصر من هذه العناصر نصيبه كاملاً من عائد الإنتاج، وإذا حدث هذا فلن يبقى بالطبع "فائض" يسمى

"الربح" ليعود إلى الرأسمالي. فعلى الرأسمالي في هذه الحالة أن ينضوي تحت أحد عناصر الانتاج (كأن يكون إداريًّا، أو مالكًا لأرض، أو صاحب آلة) ليستحق بذلك نصيبًا من عائد الانتاج، أما فيما عدا ذلك فهو لا يستطيع أن يتحصل على شيء إلا من خلال عملية "الاحتكار"، أو عملية "الانتقاص" من أنصبة العاملين. وبما أن دعاة السوق الحر لا يستطيعوا أن يجيزوا "الاحتكار"؛ لأنه يمثل نقيضا للمنافسة الحرة التي يدعونها، فلا يبقى لديهم إلا القول بأن أربح الرأسماليين هي عائد غير مشروع.

ثم يتسع الخلاف بين آدم سميث وماركس لينتهي عند نظرية القيمة، إذ يفرق ماركس بين السعر والقيمة (إن سعر القلم الذي أكتب به هذه الجملة لا يساوى بالضرورة القيمة الحقيقية للجهد الذي بذل في صناعته). وتأسيسًا على هذا فقد جعل العمل هو مصدر القيمة، وأن السلعة الوحيدة التي يمكن أن تدر مزيدًا من المال هي الجهد البشرى، وتلكم هي نظرية فائض القيمة التي تعتبر في نظر البعض الاكتشاف الاقتصادي الحقيقي الذي أسهم به ماركس[1].

ومن القضايا الأخرى ذات الصلة التي يدور فيها الخلاف بين ماركس وآدم سميث هي العلاقة الطردية المزعومة بين ارتفاع أجور العمال وتزايد أعدادهم، إذ افترض آدم سميث أنه كلما ارتفعت أجور العمال وتحسنت أوضاعهم المعيشية، اتجهوا للإنجاب، فتزايدت أعداهم زيادة تؤدى بالضرورة انخفاض الأجور، وذلك وفقًا لقانون العرض والطلب الذي تبدؤه اليد الخفية للسوق وتعيده. رفض ماركس هذا الافتراض (كما رفضه ستيوارت ميل من قبل)، ذاهبًا للقول بأن الرأسماليين لكى يحافظوا على أرباحهم لا ينتظرون أن يتكاثر العمال بصورة طبيعية، فتنخفض أجورهم، وإنما سينشط الرأسماليون في اتجاه اكتشاف "تكنولوجيا جديدة، تقلل من اعتمادهم على الأيادي العاملة؛ ليس ذلك فحسب، بل إنهم يستطيعون عن طريق "التكنولوجيا الجديدة" أن "يتحكموا" في سوق العمالة بصورة كاملة، فيستوعبون الأعداد

[1] انظر: ماركس، كارل، **رأس المال**، ترجمة راشد البراوى (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1947)، ص134-154، وتعود النظرية في أصلها الى ريكاردو، كما يقول جوزيف شومبيتر في كتابه عن الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية، ص23.

التي يحتاجونها، ويحولون الأعداد التي لا يحتاجونها إلى "فائض عمالة"، أو قل إلى جيش احتياطي من العاطلين (industrial reserve army) يهددون به العاملين، فيستطيعون بذلك أن يتحكموا بصورة كاملة في أجور العمال وفي مصائرهم، وكل ذلك بالطبع تحت سمع وبصر "اليد الخفية للسوق"، مما يعني أن ما يسمى بحرية التعاقد والمساومة التي يتحدث عنها آدم سميث ومن نحا نحوه من الليبراليين لا وجود لها.

على أن النزاع بين ماركس وآدم سميث لم يبق محصوراً في هذه القضايا الجزئية، وإنما امتد ليشمل "المستقبل المأمول" للنظام الرأسمالي بأسرهه؛ إذ اعتقد ماركس أن ذلك النظام يحمل بذور فنائه في أحشائه، وأنه كلما تطور فلن يتطور إلا في اتجاه القضاء على نفسه، وإنتاج العناصر الجديدة التي ستحل مكانه، لماذا؟

أولاً لأن القاعدة الاقتصادية التحتية التي يرتكز عليها النظام الرأسمالي ترتكز هي ذاتها على الانتاج الصناعي، بينما يعتمد هذا النظام في بنيته الفوقية "الإيديولوجية" على نظام الملكية الفردية، حيث تستحوذ شريحة صغيرة من المجتمع على معظم الثروة لا لشيء إلا لأنها تمتلك أدوات الانتاج، فيتولد والحالة هذه تناقض بين القاعدة التحتية والبنية الفكرية الفوقية تؤدى بصورة حتمية إلى تصدع النظام. هذا التناقض يعود حسب ماركس إلى طبيعة "عملية الإنتاج الصناعي"؛ إذ إن هذه العملية تتطلب قدرة عالية من التنظيم والتنسيق والاعتماد المتبادل، بينما لا تمثل "الملكية الخاصة" إلا الفردية في أبشع صورها. وبما أنه لا توجد في النظام الرأسمالي جهة تقوم "بالتخطيط المركزي" للإنتاج القومي، فلن تقود العملية الإنتاجية إلا إلى تشتيت منظومة الاقتصاد، حيث يرتفع الإنتاج في جهة وينخفض في أخرى، مؤدياً إلى خلق الأزمات، والكساد وما يتبعه من خلخلة للنظام الاجتماعي برمته.

على أن النظام الرأسمالي لن يعمل فقط على تحطيم نفسه، وإنما سيعمل أيضًا وبغير وعي منه على "توليد" طبقة منظمة ومدربة تنشأ وتترعرع في المصانع التي تشيدها الرأسمالية، تلكم هي طبقة البروليتاريا الحانقة، والتي ستمثل طليعة النظام الاشتراكي

الجديد؛ أي أن الديناميكية الداخلية للنظام الرأسمالي هي التي ستقود إلى سقوطه، كما أنها هي التي ستسولد وستغذي نقيضه.

ب – اعتراضات من خارج النموذج

اعتراضات ماكس فيبر: العودة للقيم الأخلاقية

لا يعترض ماكس فيبر على ما ذهب إليه آدم سميث (والمدرسة الكلاسيكية) من أن الفعل الرأسمالي هو فعل يتجه لاستغلال الفرص المتاحة للحصول على الربح من خلال عمليات التبادل التي تتم بطريق سلمية؛ أي أنه فعل يتجه نحو الاستحواذ (acquisition) وليس فقط نحو إشباع الحاجات (satisfaction of needs)[1]. غير أن فيبر يرفض أن يكون الفعل الرأسمالي مجرد استحواذ غريزي على المال (irrational impulse)، كما اعتقد آدم سميث، وإنما هو كدح للحصول على الربح من خلال مشاريع رأسمالية مستمرة تسير على نهج عقلاني في مجتمع ترتبت أوضاعه الكلية على نسق رأسمالي يختنق ويتحطم فيه كل من لا يسعى للربح[2]. وهو يؤكد بصفة قاطعة أن روح الرأسمالية بعيدة كل البعد عن مذهب "اللذة" (hedonism) وعن مذهب "المنفعة" (utilitarianism)، ويصفها بأنها التزام أخلاقي بالكسب وبمزيد من الكسب، ولكنها في الوقت ذاته تتجنب كل أنواع التمتع الآني بالحياة وتعتبره سلوكًا مرذولا. إنها عملية تهذيب عقلاني رفيع لمجمل حياة الإنسان وجعلها تتسق مع المصالح المرتبطة بنشاطه الاقتصادي[3]. فإضاعة الوقت مثلاً تتساوى في سوئها مع اضاعة المال، وكلاهما يعتبران ذنبًا وخرقًا للنظام والضبط الذي يقوم عليه الوجود الرأسمالي. ثم يتساءل فيبر عن مصدر هذه القيم، وما إذا كانت ترجع بصورة ما إلى القيم الدينية، وبخاصة إلى القيم التي غرستها الطائفة البروتستانتية النسكية في أوروبا منذ القرن السادس عشر الميلادي.

---

[1] Parsons, Talcott, "Capitalism" in Recent German Literature: Sombart & Weber, *The Journal of Political Economy*, February 1929, vol. 37,no 1, p. 35

[2] المصدر نفسه، ص35.

[3] المصدر نفسه، ص41.

وللإجابة عن هذا السؤال خصص كتاباً كاملاً هو "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" لشرح الكيفية التي تعمل بها بعض المعتقدات الدينية على ترسيخ "عقلية اقتصادية" في سلوك معتنقيها، وما عسى أن تحتويه تلك المعتقدات من عناصر خاصة تدفعها في هذا الاتجاه، فانتهى إلى الربط بين روح الحياة الاقتصادية الحديثة والأخلاق العقلانية لدى طائفة البروتستانت النسكية، والتي اعتبرها أحد أهم العوامل في تطور الرأسمالية والصناعة في فرنسا[1]. ولاحظ فيبر أن الديانة المسيحية في عمومها، سواء في شقها الكاثوليكي أو البروتستانتي، تؤمن بأن الإنسان الطبيعي (natural man) كائن مذنب، وفى حاجة إلى الخلاص. ولكن بينما ترى الكاثوليكية أن الخلاص يكمن في الانسحاب التام من الأمور الدنيوية، وعلى رأسها الانشغال بالمال، ترى البروتستانتية أن خلاص الإنسان المسيحي يكمن في عمله الجاد في الحياة الدنيا، وفى كدحه المستمر في سبيل تحويلها إلى نشاط عقلاني في خدمة الإله. وهكذا بينما كانت الكاثوليكية ترسخ في أذهان معتنقيها اللامبالاة بالثروة، صارت البروتستانتية بشرت على عكسها بأن الثروة قد تكون علامة الرحمة والرضا الربانيين، ولكن بشرط أن يفهم المسيحي المؤمن بأنه "أمين/trustee" على الثروة وليس "مالكًا لها". وطالما أنه مجرد أمين فعليه أن يبتعد عن الاسراف والتبذير، وصارت النظرة البروتستانتية بناء على ذلك تركز على قيم النزاهة والدقة والانضباط والبساطة والزهد، وهى قيم أخلاقية بلا شك، ولكنها هي ذاتها عناصر أساسية نافعة ودافعة لتنمية الثروة.

ولكن ما أن فرغ ماكس فيبر من إحكام الربط بين البروتستانتية النسكية والروح الرأسمالية حتّى أقّر على الفور بأن هذه القيم الدينية التي أعطت الدفعة الأولى للنظام الرأسمالي قد صارت تتوارى، تاركة وراءها نظامًا ميكانيكيًا حلت فيه الرغبة العمياء في تعظيم الإنتاج والأرباح مكان تعظيم الإله[2]، وقد ترتب على ذلك أن اكتسبت السلع

[1] فيبر، ماكس، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، ترجمة محمد علي مقلد (بيروت: مركز الإنماء القومي، د. ت)، ص19.

[2] Parsons, "Capitalism", pp. 44-45

المادية تأثيراً في حياة البشر لا يضاهى ولا يعرف له مثيل في التاريخ؛ إذ صار الإنسان أداة لإنتاج السلع الاقتصادية بعد أن كان أداة لتحقيق الإرادة الإلهية.

ثم ذهب فيبر يدرس تطور النظام الرأسمالي بعد انفكاكه من القيم الدينية (البروتستانتية)، فيصفه بأنه قد صار نظامًا وميكانيكيًا وعقلانيًا وموضوعيًا ومستقلاً عن إرادة الإنسان الفرد[1]. مما يعنى أن تطور النظام الرأسمالي قد سار في اتجاه تحطيم العناصر الكارزمية (الروحية) في المجتمع، فلا نجد في المحصلة النهائية إلا مجتمعًا ميكانيكيًا ميتًا لا يوجد فيه مكان للقوى الخلاقة؛ إذ إن كل النشاط الإنساني قد أجبر على اتباع "النظام"، وهذه في اعتقاد تالكوت بارسونز هي النقطة التشاؤمية التي انتهى اليها فيبر في قراءته للنظام الرأسمالي الغربي. وهنا يتساءل بارسونز: أصحيح أننا أمام مسارين لا ثالث لهما: القوى الروحية أو الرأسمالية الميكانيكية؟ أليس من الممكن أن تكون هذه حالة خاصة بالتجربة الغربية وحدها؟ أليس من الممكن أن يتم الجمع بين المسارين، بحيث يتم تعديل مسار النظام الرأسمالي ليتسق مع القيم الروحية؟

اعتراضات كارل بولانيي (1886–1964)

يعتبر كارل بولانيي (Karl Polanyi) في نظر البعض واحدًا من أهم مؤرخي الاقتصاد في القرن العشرين. وقد غادر موطنه (النمسا) مع صعود النظام الفاشي ليستقر في بريطانيا (جامعة أكسفورد وجامعة لندن) حيث أصدر كتابه الأساسي في عام 1944 بعنوان *"The Great Transformation: The Political and Economic Origins of our Time"*، الذي يمثل عاصفة نقدية كاسحة ضد الليبرالية الاقتصادية. لم يتوقف بولانيي في نقده عند آدم سميث، وإنما اتجه لنقد المدرسة الكلاسيكية بأكملها، ويتركز نقده لها في مسالة السوق كآلية مستقلة تستطيع أن تظم النشاط الاقتصادي دون حاجة لتدخل من القوى الخارجية (الدولة والمجتمع والأخلاق). فهو لا يعترض على نظرية اليد الخفية وحدها،

[1] المصدر نفسه.

وإنما يعترض على مفهوم "السوق ذاته الذي سار عليه الاقتصاد الغربي، والذى يفترض أن هناك نسقًا من الأسواق المترابطة والمتكاملة، التي تعمل بصورة ذاتية وتلقائية على الموازنة بين العرض والطلب، عن طريق آلية السعر، دون تدخل من الحكومة أو اعتماد على المجتمع. يقول بولانيى إن هذه النظرية لا يوجد لها سند في التاريخ، إذ إن الدراسة المتأنية للتاريخ الإنساني تشير بوضوح إلى أن الاقتصاد لم يكن في يوم من الأيام نسقًا مستقلاً، وإنما هو قطاع ملحق بالسياسة والدين والعلاقات الاجتماعية، وأن المجتمع لم يكن في يوم من الأيام قطاعًا تابعًا للاقتصاد، كما يزعم الاقتصاديون الكلاسيكيون، وإنما كان الاقتصاد متوطنًا (embedded) بصورة دائمة في المجتمع[1].

ويتساءل بولانيي عن السبب الرئيس الذي جعل أوروبا تتحول فجأة من حالة السلام والرفاه الاقتصادي الذي كانت عليه في الفترة من 1815 إلى 1914 إلى حرب عالمية طاحنة، ليعقبها في الثلاثينيات من القرن ذاته انهيار اقتصادي مريع. يعود السبب في تقديره إلى التوترات التي خلقتها الليبرالية الاقتصادية في داخل الدولة الأوروبية وبين دولة أوروبية وأخرى. ويشير إلى أن بعض المفكرين الاقتصاديين لم يفتهم أن يلاحظوا ما تولد عن الثروة الصناعية في بريطانيا من آثار تفكيكية سالبة على المجتمع (تحطيم نسيج المجتمع التقليدي للحصول على العمالة)[2]، ولكنهم بدلاً عن الوقوف إلى جانب المجتمع وقفوا إلى جانب السوق؛ ذاهبين إلى القول بأن ما يحدث تطور طبيعي، وأن المجتمع الإنساني ينبغي أن يلحق (to be subordinated) بنظام التسيير الذاتي للأسواق، وذلك هو المضمون الأساسي لنظرية الليبرالية الاقتصادية، وفقًا لما يراه بولانيي. ثم يؤكد أن هذا الاتجاه قد قوبل برفض ومقاومة من القوى الاجتماعية التي تسعى لحماية المجتمع من السوق، غير أن المؤسسات الرأسمالية الكبرى التي تسيطر على الاقتصاد العالمي لم تابه لأي صوت معارض، مما أدى إلى توتر بين القوى الاجتماعية داخل الدول الأوروبية

[1] Polanyi, Karl, *The Great Transformation* [1944] (Boston: Bacon Press Books 2001), p. 60.

[2] المصدر نفسه، ص81.

وتوتر مماثل بين كل دولة أوربية وأخرى، حتى انتهى بها ذلك إلى الدخول في الحرب العالمية الأولى وما لحقها من انهيار اقتصادي مدمر في الثلاثينيات.

اعتراضات من خارج النموذج:الرؤية الإسلامية

هنالك نقاط مبدئية تلتقى فيها الرؤية الإسلامية مع المدرسة الكلاسيكية؛ وذلك مثل الإقرار بوجود نزعة طبيعية تدفع الإنسان نحو تحقيق مصالحه الشخصية، والإقرار بحرية الفرد في سعيه لامتلاك الأشياء والانتفاع بها، والإقرار بحرية التعاقد مع الآخرين، والإقرار بمبدأ التنافس الذي يأخذ معنى "التدافع"[1] في المصطلح الإسلامي.

ولكن تبقى من بعد هذا نقاط تشكل خلافًا جوهريًّا بين الرؤية الإسلامية ونموذج آدم سميث. ولعل جوهر الاختلاف بينهما لا يدور فقط حول نظرية اليد الخفية، وانما يدور حول "الرؤية الكلية" للإنسان نفسه، أهو مجرد "حيوان اقتصادي" يسعى لتحقيق مصالحه، أم أنه حيوان وزيادة؟ ويعود الخلاف كذلك إلى معنى الحياة الإنسانية ذاتها، أهي الحياة الدنيا وحدها، حيث يولد الإنسان ويعيش فترة من الزمان ثم يفنى، أم أن الحياة الدنيا هي معبر مؤقت لحياة أخرى هي خير وأبقى؟ يضاف إلى ذلك الخلاف خلاف آخر حول مفهوم "المجتمع"؛ أهو مجرد شبكة من العلاقات يستخدمها الفرد لتحقيق الأرباح المادية، أم هو شيء آخر؟ ثم يتبع ذلك خلاف حول مفهوم الثروة، أهي عطاء من الله أم هي كسب إنساني محض لا دخل للإله فيه؟ وسواء كانت عطاء أو كسبًا، ما هو دورها في المجتمع وما هي غاياتها؟

تشكل هذه الأسئلة محورًا للمذهب الاقتصادي في الرؤية الإسلامية. فالوجود

---

[1] مفهوم التدافع مفهوم قرآني عام، ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ (البقرة: 251)، أما حينما يحرك هذا المفهوم إلى الحقل الاقتصادي فإنه يصير قريبًا من معنى "التنافس" الذي يقصده الاقتصاديون، فقد يعنى أن الفرد لا يمكنه أن ينطلق في تحقيق أرباحه ومصالحه الشخصية بلا حدود، إذ أنه سيصطدم لا محاله بالآخرين الذين يسعون هم أيضًا لتحقيق أرباحهم، فيشكلون حاجزًا أمامه، فإما أن يتراجع، أو يساوم، فيتحقق في كلتا الحالتين قدر من التوازن بين المصالح المتضاربة.

الإنساني في هذه الحياة الدنيا وجود مؤقت، وكل ما في الوجود هو عطاء من الله وتسخير منه، والإنسان هو أمين وخليفة على هذه العطايا، وتقع عليه مسؤولية عمرانها (أي الحفاظ عليها وتنميتها) ليفوز في الحياة الأخرى.

يقول تعالى على لسان صالح: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ (هود: 61). يقول الزمخشري في تفسيرها: "واستعمركم فيها: وأمركم بالعمارة"، ثم يستطرد في شرح مفهوم "العمارة" فيقرر أن العمارة متنوعة، وتتدرج من الناحية الفقهية إلى واجب وندب ومباح ومكروه. ولما كان مفهوم العمارة الواجبة والمندوبة والمباحة لا يحتاج في تقديره إلى بيان، فتراه يتجاوزه ليتوقف عند مفهوم العمارة "المكروهة"، ليشرحه من خلال النموذج الفارسي في العمران، فيقول: "وكان ملوك فارس قد أكثروا من حفر الآبار، وغرس الأشجار، وعمروا الأعمار الطوال، مع ما كان فيهم من عسف الرعايا"[1]، أي أنه يضع العمران الفارسي في خانة العمران المكروه لما يتضمنه من ظلم للعمال وللعامة.

ولك أن تلاحظ هنا كيف أن الزمخشري (ت 538هـ) يتنبه إلى العلاقة القوية بين العمارة والأخلاق، فيستحضر الخماسية الفقهية (واجب/مندوب/مباح/مكروه/حرام) ليزن بها الفعل الاقتصادي؛ فيرى بوضوح أن العمارة قد تكون واجبة أو مكروهة بحسب قربها أو بعدها من منظومة القيم الأخلاقية. وما لمسه الزمخشري لمسًا هينًا قد توسع فيه ابن خلدون (ت 808هـ) فيما بعد وحوله إلى نموذج كامل لتفسير الظواهر الاقتصادية والسياسية. فهو يشرح في فصل كامل من مقدمته (الفصل الثالث والأربعون) كيف أن "الظلم مؤذن بخراب العمران"، فيذهب إلى القول بأن العمران إنما يكون بسعي الناس في مصالحهم ذاهبين وعائدين، فإذا وقع ظلم واعتداء عليهم في أموالهم فإن ذلك سيؤدي إلى

---

[1] الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** (الرياض: مكتبة العبيكان: 1998)، ج3، ص212.

فقدانهم الأمل في الاكتساب، فيتخلوا عنه. ولكن إذا تخلى الناس عن المكاسب فسيترتب على ذلك كساد في أسواق العمران، وانتقاص في الأحوال الاقتصادية، فيتشتت الناس في الآفاق طلبًا للرزق، ويهربون من المصر الظالم أهله، فيتقلص من ثم عدد سكانه، ويختل حال الدولة والسلطان. ثم يقول: "واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم، وما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري، وهى الحكمة العامة المراعية للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة، من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. فلما كان الظلم كما رأيت مؤذنًا بانقطاع النوع لما أدى اليه من تخريب العمران، كانت حكمة الحظر فيه موجودة، فكان تحريمه مهما، وأدلته من القرآن والسنة كثير، أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر"[1].

هذا، ولا اعتراض من وجهة النظر الإسلامية على وجود نظام طبيعي يتحكم إلى درجة كبيرة في حياة الإنسان؛ بل إن استمرار الحياة الإنسانية يعتمد بصورة ما على مسايرة النظام الطبيعي (كالتنفس والغذاء والنوم والتناسل الخ)، ولكن، وكما أن الطبيعة تتحكم في الإنسان، فالإنسان أيضًا يتحكم في جزء من النظام الطبيعي ليجعله يتلاءم مع النظام القيمي الذي يؤمن به، فينتج عن ذلك منظومة "الأخلاق"؛ فالأخلاق ليست هي الفعل الذي ينساق مع الطبيعة، وإنما هي فعل إنساني إرادي يسعى لتشذيب الطبيعة والتحكم فيها وتصريفها في وجه من النشاط دون آخر.

والإنسان في الرؤية الإسلامية كائن مكرم فيه نفخة من روح الله، وبالتالي فهو غاية العملية العمرانية وليس مجرد وسيلة أو أداة، و لذلك فلا يجوز تحويله إلى سلعة يحدد السوق قيمتها كما يحدد قيم السلع الأخرى؛ لأن ذلك يضر بالمجتمع اشد الضرر، إذ ماذا نفعل بالمرضى والعجزة وكبار السن ونحوهم من الفئات التي لا يطلبها السوق ولا يضع لها قيمة؟ ولذلك فقد جاء في تعريف بعض الفقهاء المسلمين للمال أنه "اسم لغير الآدمي خلق

[1] ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2009)، ص224-225.

لمصالح الادمي"، أي أن الإنسان لا يعتبر من حيث المبدأ مالاً، أما إذا صار سلعة أو مالاً (كحالة الاسترقاق مثلاً) فإن تلك حالة عارضة يدعو الإسلام إلى رفعها قدر المستطاع.

لا يستلزم النظام الإسلامي وجود سلطة مركزية (حكومة) تنظم الاقتصاد، ولكن يستلزم وجود "منظومة أخلاقية مركزية" تضبط حركة الفرد، وذلك بأن تُصنّف مصالحه الخاصة إلى صنفين: مصالح دنيوية عاجلة، ومصالح أخروية آجلة. فإذا أراد أن يحقق مصالحه الدنيوية فعليه أن يسعى ويكدح كما يكدح الآخرون، ولكن ينبغي عليه في الوقت ذاته أن يعمل من أجل مصالحه الأخروية الآجلة. والطريف في هذه الرؤية أن "مصالحه الآجلة" هي عينها "مصالح المجتمع"؛ أي أن من يريد أن يحقق مصالح في الآخرة فعليه أن ينخرط في تحقيق مصالح الآخرين في الحياة الدنيا. فما من فعل يقوم به الفرد المؤمن وتتحقق فيه مصلحة للآخرين إلا وقد عدّ ذلك الفعل مصلحة أخروية تحقق لصاحبها الفلاح في الآخرة. والطريف في هذه الرؤية من ناحية ثانية أن سعي الفرد بهذه الصورة سيتحد تلقائيًا مع مقصود الشريعة، إذ إن مقصود الشرع هو أيضًا أن يحقق المصالح العامة للناس، كأن يحفظ عليهم دينهم وعرضهم وأموالهم. ويذهب بعض الدارسين إلى أن الأخلاقية الإسلامية في سعيها للموازنة بين المصلحة الشخصية للفرد ومصالح المجتمع لا تدع الفرد ينخرط بصورة كاملة في تحقيق مصالحه الشخصية باعتبار أنها ستصب تلقائيًا في مصلحة الجماعة، كما يقول آدم سميث، وإنما تعلمه على العكس من ذلك أنه من خلال سعيه في تحقيق مصالح المجتمع ستتحقق مصالحه الشخصية[1].

هل يعني هذا أن الإسلام يخاطب المؤمنين به فقط؟ ماذا عن المجموعات الأخرى التي لا تؤمن بالإسلام دينًا ولا بالمنظومة الأخلاقية المركزية التي يدعو لها؟ تكمن الإجابة في "جاذبية النموذج" وفي نجاحه وفي إنسانيته؛ أي أن غير المسلم يمكن أن يتقبل العمل من خلال الأخلاقية الإسلامية متى ما رأى أنها تحقق مصالحه وتحفظ حقوقه بمعدلات

[1] Chapra, Mohammed Umar, *Islam and Economic Development* (Islamabad: International Institute of Islamic Thought, 1993), p. 60.

أفضل مما يتحقق في النظم الاقتصادية الأخرى.

وبناءً على ما سبق، لا توجد في الرؤية الإسلامية إشكالية فيما يتعلق بالسعي في اكتساب الثروة، إذ يحث القرآن صراحة على السعي في الأرض ابتغاء لفضل الله (الجمعة: 10)، ويؤكد أن الله قد جعل في الأرض معايش للناس وطلب منهم الشكر عليها (الأعراف: 10)، كما ورد في السنة أن التاجر الصدوق يحشر يوم القيامة مع الصديقين والشهداء. كما لا يوجد استنكار في الرؤية الإسلامية لحقيقة أن الإنسان خلق بنوازع فطرية تميل به نحو حب المال والشح به والتكاثر فيه.

ولكن اختلف الفقهاء المسلمون في طبيعة المصلحة وحدودها وضوابطها. فذهب بعضهم (الإمام مالك مثلاً) إلى أن المصلحة تعنى "الأخذ بكل أمر فيه مصلحة يتلقاها العقل بالقبول، ولا يشهد أصل خاص من الشريعة بإلغائها أو اعتبارها"[1]. ولكن هذا الرأي قوبل باعتراض شديد من المدرسة الشافعية، باعتبار أن الأخذ بمبدأ المصالح التي لا يشهد لها دليل من الشارع سيفتح باب الهوى والشهوة، فيكون كل ما يشتهيه الشخص ويرغبه مصلحة ينبني عليها حكم شرعي بالإباحة والإقرار، وذلك يؤدي إلى المفاسد والبوار[2]. وكأن أصحاب هذا الرأي من الفقهاء يودون بهذا الاعتراض أن يضعوا قيدًا "أخلاقيًا" وقانونيًا على "النزعة الاستحواذية الغريزية" التي أقرها فيما بعد آدم سميث والمدرسة الكلاسيكية، وجعلوها أساسًا للاقتصاد. وقد استقر الرأي الفقهي الإسلامي على التعريف الذي صاغه الغزالي من أن المصلحة في الأصل هي عبارة عن "جلب منفعة أو دفع مضرة، ولسنا نعني به ذلك"، كما قال: "فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق، وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم، ولكنا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة، وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم. فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة،

---

[1] أبو زهرة، محمد، **الملكية ونظرية العقد فى الشريعة الإسلامية** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1976)، ص242.

[2] المصدر نفسه.

وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة"[1].

فهو لا ينكر أن للخلق مصالح يقصدونها، ولكنه يريد أن يدخل مقاصد الخلق في مقاصد الشرع، أي أنه لا مانع أن يسعى الإنسان في تحصيل مصالحه الشخصية، ولكن "يجب" أن تتم هذه المصالح في إطار مقاصد الشرع الخمسة المشار اليها، أو أنها على الأقل لا تقوضها أو تفوتها. وغنيٌّ عن القول إن هذا "الوجوب" بعضه أخلاقي، يؤديه الفرد طوعًا والتزامًا بمنظومة الإسلام الأخلاقية، وبعضه "قانوني" تقوم الحكومة على الإلزام به إذا تقاصرت عنه الأخلاق الفردية.

وهناك من الاقتصاديين المسلمين من حاول أن يعيد تعريف هذه المقاصد بحيث يتضح ارتباطها من جهة بالرؤية الإسلامية الكلية، كما يتضح ارتباطها من جهة أخرى بالنظم الحياتية الحديثة. فتجد مثلاً الدكتور محمد عمر شابرا يركز على مبادئ التوحيد والخلافة والعدل باعتبارها المبادئ الكلية الثلاثة التي تشكل الرؤية الإسلامية، ليفرع من التوحيد مبادئ الإخاء والعدالة اللذين يؤديان إلى الفلاح الذي هو مقصد الشريعة.

خاتمة

لقد بدأتْ نظرية "اليد الخفية" وما اتصل بها من شعار "دعه يعمل laissez faire" في التراجع منذ أواخر القرن التاسع عشر، وصار علماء الاقتصاد الغربيون يعلنون منذئذ أن اقتصادهم هو اقتصاد "مختلط mixed economy"، بحيث تمارس المؤسسات العامة والخاصة معًا نوعًا من التحكم في الاقتصاد[2]. فلا يوجد الآن من علماء الاقتصاد المعتبرين من يدعي أن السوق وحده يستطيع بصورة ذاتية ومستقلة أن ينظم النشاط الاقتصادي، كما لا يوجد من يظن أن الدولة وحدها هي التي يجب أن تفعل ذلك.

---

[1] الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد، **المستصفى في أصول الفقه** (بيروت:دار ابن الأرقم للطباعة والنشر، 1994)، ج1، ص636.

[2] Samuelson, Paul A., *Economics* (New York: McGrave Hill, 10th edition, 1976), p. 41.

الجميع باتوا موقنين بنوع من الاقتصاد المختلط، حيث يتكامل النشاط الاقتصادي الذي يتم في القطاع الخاص مع السياسات والتدخلات التي تقوم بها المؤسسات العامة.

أما الذي لم يحدث فيه تراجع بعد فهو مبدأ الفصل بين السوق والأخلاق، إذ ظل كثير من الاقتصاديين يصرون على "استقلالية" الاقتصاد، وينفرون من أي محاولة لربطه بالدين أو الأخلاق، وتلك هي "العقدة" التي سعينا في هذا البحث لحلها.

المراجع: References:

AbË Zahrah, MuÍammad, al-Milkiyyah wa NaÐariyyat al-ÑAqd fÊ al-SharÊÑah al-IslÉmiyyah (Cairo: DÉr al-Fikr al-ÑArabÊ, 1976).

Al-GhazÉlÊ, AbË ×Émid MuÍammad, al-MustaÎfÉ min ÑIlm al-UÎËl, ed. IbrÉhÊm MuÍamamd RamaÌÉn (Beirut: DÉr al-Arqam, 1994).

Al-ZamakhsharÊ, MaÍmËd bin ‘Umar, al-KashshÉf ‘an ×aqÉ’iq al-TanzÊl wa ‘UyËn al-’AqÉwÊl fÊ WujËh al-Ta’wÊl (Riyadh: Maktabat al-UbaykÉn, 1998).

Chapra, Mohammed Umar, Islam and Economic Development (Islamabad: International Institute of Islamic Thought, 1993), p. 60.

Heilbroner, Robert L., The Worldly Philosophers (New York: Simon & Schuster, revised 7th.edition, 1999).

Ibn KhaldËn, ʿAbd al-RaÍmÉn bin MuÍammad, Muqaddimah Ibn KhaldËn (Beirut: DÉr al-Kutub al-ÑIlmiyyah, 2009).

Locke, John, Two Treatises of Government, ed. Peter Laslett (Cambridge: Universty Press, Cambridge, 1988),

Marx, Karl, RaÛs al-MÉl, translation RÉshid al-BarÉwÊ (Cairo: Maktabat al-NahÌah al-MiÎriyyah, 1947)

Parsons, Talcott, “Capitalism” in Recent German Literature: Sombart & Weber, The Journal of Political Economy, February 1929, vol. 37,no 1.

Polanyi, Karl, The Great Transformation [1944] (Boston: Bacon Press Books 2001).

Samuelson, Paul A., Economics (New York: McGrave Hill, 10th edition, 1976).

Smith, Adam, The Wealth of Nations, ed. Edwin Cannan (Bantam Dell: New York, 2003).

Weber, Max, al-AkhlÉq al-BrutistÉniyyah wa RËÍ al-RaÛsimÉliyyah, translation MuÍammad ÑAlÊ Maqlad (Beirut: DÉr al-InmÉÛ al-Qawmi, no date).